وباء كورونا والنظام الدولي:
الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

ويسل كورت *

ملخص: تناقش هذه الدراسة التأثيرات المحتملة لوباء كوفيد-19 على السياسة الدولية عمومًا، وعلى النظام الدولي بشكل خاص، وتدّعي الدراسة أن وباء كوفيد-19 لن يستوفي الشروط الكافية ليُفْضي إلى نظام عالمي جديد، وإنما قد يُسرع التغيرات التي حدثت في النظام الدولي خلال العقد الأخَير. عند النظر من هذه الزاوية، نرى أن الدول ستنتهج نهجًا يرتكز حول المصلحة القومية بصورة أكبر، وعلى الصعيد العالمي؛ سيزداد التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وتناقش الدراسة كيفية نشأة أنماط النظم الدولية، التي تشكلت خلال المراحل التاريخية المختلفة. كما تحلّل مصدر الاضطراب الذي حصل في النظام الدولي في العقد الأخير، وأخيرًا؛ تستعرض سيناريوهات تأثير وباء كوفيد-19 في هذه العملية.

*سيتا، تركيا

Corona and the International System : The Cold War between the US of America and China

VEYSEL KURT*

ABSTRACT *This study discusses the potential effects of the Covid19- epidemic on international politics in general and the international system in particular, and the study claims that the Covid19- will not lead to a new world order, but may accelerate the changes that have occurred in the international system during the last decade . When looking from this angle, we see that countries will take a more focused approach to national interest, and at the global level; Tensions will increase between the United States of America and China.*

*SETA, Turkey

رؤية تركية
2020-(3/9)
102- 85

DOI:10.36360/1560-009-003-007

مدخل:

لا يزال وباء فيروس كوفيد-19 هو المشكلة الصحية الأهمّ عالميًّا، فقد بدأ الفيروس من الصين في شهر ديسمبر/ كانون الأول 2019، وما لبث أن أثّر في العالم بأسره. وفي الثاني عشر من مارس/ آذار 2020 أعلنت منظمة الصحة العالمية هذا الفيروس "وباء عالميًّا"، إذ تفشى الفيروس سريعًا بعد الصين، في إيران وإيطاليا وإسبانيا وإنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية، مخلّفًا آلاف الوفيات من البشر يوميًا.

إضافة إلى الجانب الصحي للوباء، ينتقل تأثيره كذلك إلى مجالات مختلفة يومًا بعد يوم، ويفتح الباب أمام سجالات متعددة. إذ ليس بوسع المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية، ولا الحكومات الوطنية، أن تقدّم معلومة واضحة إلى الآن، حول المدى الزمني لفعالية الوباء، والميعاد الذي ستُسفر فيه أعمال إيجاد اللقاح عن نتيجة.

ونتيجةً لبيئة الغموض هذه، ولأن الوباء يُعَدّ قضية تمسّ حياة الإنسان بصورة مباشرة، يُنتظَر أن تتسرب التأثيرات التي أحدثها الوباء إلى المجالات الاقتصادية، والنفسية، والاجتماعية، والسياسية، والسياسة الدولية على هيئة موجات متتالية. بعبارة أخرى؛ سيفتح الوباءُ الطريقَ -على قدر تأثيره- أمام عدد من التغيرات في المجالات الأخرى. وما التطورات المنعكسة على الاقتصاد منذ عدة أشهر إلا مؤشرات مهمّة على هذا الوضع. واستخدام الكمامة والتباعد الاجتماعي -مثلًا- يؤثران في العلاقات الاجتماعية.

سيكون تغيير الحكومات التي أخفقت في إدارة هذه المرحلة بنجاح، واكتساب تيار القومية زخمًا جديدًا، واتجاهات الحراك الاجتماعي الجديدة- بعضًا من المخرجات الكلية في حقل السياسة.

أنماط النظم الدولية ونشأتها:

إن العنصر الجوهري لأي نظام دولي هو توازن القوة الموجود بين قواه الفاعلة. فبعد أن يتحقق توازن القوة لمرّة، يتشكل أمر واقع، ولا يتغير إلا نتيجة حربٍ كبرى. يُحدّد توازن القوة سالف الذكر -في الوقت نفسه- القِيمَ المُعِينة لاستخدام القوة، وحوكمة الدولة والمجتمع، وآليات فض النزاعات وإجراءاته، وطريقة معالجة النظام الدولي، ووظائف مؤسساته. وقد حُدِّثت تلك الآليات بحسب الظروف المستجدة التي تلت كلّ حرب كبرى.

عند النظر إلى تاريخ العلاقات الدولية الحديثة، والعوامل الرئيسة المؤدية إلى تغيير النظام الدولي- يُلاحَظ تصدّر ظاهرة الحرب. ولكنّ نظامًا دوليًّا جديدًا لا ينشأ بالضرورة عقب

كلّ حرب. وإنما تتشكل توازنات القوّة التي تُوَلّد عمومًا نتائج ممنهجة بعد الحروب متعددة الأطراف.[1]

فمثلًا؛ نشأ النظام الوستفالي عقب حروب الثلاثين عامًا. وكانت الحروب النابليونية هي التي أطاحت بالنظام الوستفالي، وتمخضت عن نظام توازن قوة جديد. كان هناك نظام توازن قوة متعدد الأقطاب قائم على التنافس، في أوروبا منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر؛ لأن توازن القوة القائم آنذاك كان مُوزّعًا بين العديد من القوى. وكانت الحروب العالميّة الأولى والثانية هي الوقائع التي قلبت هذا النظام. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية نشأ نظام دولي ثنائي القطب، لأنّ توازن القوة والتنافس كانا قائمين بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. ومنذ مطلع التسعينيات بدأت مرحلة أدّت فيها الولايات المتحدة الأمريكية دورًا مهيمنًا، جرّاء انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكّك الكتلة الشرقية.

عَرفَ المنظّرون الليبراليون الثوابت الرئيسة للنظام الدولي الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على أنها الانفتاح الاقتصادي، والمنظمات الدولية متعددة الأطراف،

والتعاون في المجال الأمني، والتضامن الديمقراطي. كانت الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة القائد المُهيمِن الذي يدير توازن التحالفات، والضامن لاستقرار الاقتصاد العالمي، والحامي لقيم العالم الحرّ.[2]

وإذا لاحظنا، فسوف نجد أن كل نظام دولي قد انهار بالتوازي مع صعود قوة إصلاحية، ثم نشأ نظام دولي جديد مع الحرب التي وقعت عقب ذلك. باختصار؛ إن النظام الدولي ليس بالظاهرة التي تنشأ وتعمل من تلقاء نفسها. على العكس، تُقيم القوى الفاعلة في النظام العلاقات والبُنَى الاجتماعية؛ كي تحمي مصالحها السياسية، والاقتصادية، وغيرها. حتى إنّ الفاعل الأقوى نفسه، يعمل على جعل استمرار عمل هذا النظام ممكنًا، في إطار الأولويات التي يحدّدها لنفسه؛ لأنّه لا يستطيع أن يحصل على كلّ المصالح وحده. يُقيّد النظام الدولي سلوك الوحدات السياسية عندما تترسخ ثوابته؛ وتؤدّي التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي تظهر مع الوقت، إلى انهيارات في مصالح الفاعلين وتوازن القوة.[3] ولهذا السبب؛ يجب أن تُحلَّل التأثيرات المحتملة لوباء كوفيد- 19 في النظام الدولي، عبر إيلاء الاهتمام بتوازن القوة، ولاسيّما بردود فعل القوة المهيمنة ومنافسيها.

أزمة النظام العالمي قبل الوباء:

يمكن تعريف النظام الدولي الحالي من حيث توزيع القوة على أنه: "حالة من تعدّد الأقطاب، تستند إلى تفوّق الولايات المتحدة الأمريكية".[4] إذا كان لابدّ من تفكيك هذه العبارة، فيمكن القول بأن الولايات المتحدة لا تزال هي القوة العسكرية الكبرى، ولا تزال القيم التي تمثّلها تحافظ على تفوّقها الخطابي (حتى ولو كانت تتآكل تدريجيًّا)، وأن المؤسسات التي أقامتها لضمان المعالجة السياسية-الاقتصادية للنظام -حتى ولو تقلصت فعاليتها- لا تزال محافظة على وجودها، ولكن إلى جانب ذلك؛ تقوم قوى مثل الصين وروسيا بتوسيع مناطق نفوذها على الصعيد العالمي.

شكّل هذا المشهد المعقد، أرضية الجدل بشأن عملية التغيير في عمل السياسة الدولية، قبل ظهور فيروس كوفيد-19 وتأسّس هذا الجدل على تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية، و لنا أن نقول: إن الولايات المتحدة تحرّكت بعد هذه الأزمة، بدافع التهرّب من التكلفة الباهظة للقيادة العالمية. نُوقشت هذه الإستراتيجية التي ركّزت على "خفض التكلفة" في عهد أوباما، في إطار مصطلحات، مثل "موازنة ما وراء الحدود"[5]، "التموضع من الخلف"[6]، وتعدد الأطراف، والاستخدام الفعّال للمنظمات الدولية[7]. وقد استحالت هذه الإستراتيجية إلى نوع من "الانعزالية" مع وصول ترامب إلى السلطة، حيث دفعت مقاربة ترامب المُعادية لـ"الآليات التي تمثّل الأدوات الليبرالية

للنظام الليبرالي، مثل التجارة الدولية، والاعتماد المتبادل، والبيئة والتعددية" النظام العالمي إلى أزمة.[8]

أحدث هذا النهج الأمريكي نتائج بالغة الأهمية بالنسبة لقيم السياسة الدولية وفعالية قواها. فظاهر الأمر على صعيد القيم؛ أنّ البعض شرع في مساءلة الخطابات الليبرالية التي تُعَدّ بمثابة التيار الفكري الرئيس تحت مظلة مفهوم العولمة. بل وأحيانًا عُدَّت تلك الخطابات مجرد أوهام وسفسطة.

وقد كشفت تحالفات ترامب في الشرق الأوسط، والتغيير البارز في علاقاته مع دول أوروبا، ومسعاه إلى إعادة تخطيط أمريكا الجنوبية، وجهوده للحصول على مصالح اقتصادية من دون استعمال للوجود العسكري الأمريكي بوضوح- عن حدود المفاهيم التي سيطرت على السياسة الدولية، مثل "التعاون، ومبدأ الربح للجميع، والتضامن، والقيم الإنسانية، والأمن الإنساني".

سيحدّد التغيير الممنهج إذا ما كانت هذه المرحلة ستتمخض عن ظهور توازن جديد للقوة أم لا.

وجلب هذا الوضع في إثره توجيه الدول أولويتها إلى المصلحة القومية بدلًا من التضامن، والتنافس بدلًا من التعاون، والتحالفات المتفرقة والنزاعات بدلًا من العلاقات الكلية، والأمن القومي بدلًا من الأمن الإنساني، وزيادة القدرات عوضًا عن التعاضد.

ما نعيشه اليوم هو انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية لسلوكيات من شأنها أن تترك فراغات في النظام الدولي. وسوف تملأ القوى الأخرى هذه السياسات. سيحدّد التغيير الممنهج إذا ما كانت هذه المرحلة ستتمخض عن ظهور توازن جديد للقوة أم لا. حيث يُشار اليوم إلى روسيا والصين كمنافستين للولايات المتحدة الأمريكية. يجب أن نشير إلى أنّه في حال وازنت هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية على نحو مستقلّ، أو عن طريق التعاون فيما بينها، فسيكتسب النظام الدولي صبغة النظام متعدّد الأقطاب.

يتميز فارق القوة الاقتصادية والعسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الدول بأهمية كبيرة من حيث عدم منح الإمكانية للانتقال إلى نظام جديد حتى الآن. ولكن سلوكيات الولايات المتحدة الحالية، والنحو الذي ستستخدم عليه قوتها يتميزان كذلك بأهمية كبرى. بعبارة أخرى؛ يحوي المسار نحو تغيير ممنهج محتمل معطيات مهمّة، بشأن عدم اشتعال حرب كبرى، لكن مع إمكانية اشتعالها بسبب سلوكيات القوة المهيمنة.

عند إلقاء نظرة على نهج الولايات المتحدة الأمريكية الحالي مع الصين وروسيا يلوح أمامنا مشهد غريب. ويمكن القول: إننا نتجه إلى عهد تعزف فيه الولايات المتحدة عن الاستمرار في الهيمنة، فيما تكون فيه الصين غير مؤهلة لذلك. إذ تفتح رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التهرّب من كلفة الهيمنة مجالات وفرصًا جديدة أمام الصين. لكن الصين وروسيا في موضع بعيد عن فرض الهيمنة؛ فعزوف الولايات المتحدة الأمريكية ليس شرطًا كافيًا، سواء من أجل الوصول إلى القدرة الاقتصادية والعسكرية الكافية، أم إمكانية قبول القوى الأخرى بهذه الأوضاع.

سيعمّق عزوف الولايات المتحدة، وقصور قدرات الصين، من الاضطراب والغموض الموجودَين في السياسة الدولية. وسينتقل هذا الجو إلى سلوكيات القوى الإقليمية واللاعبين الآخرين أيضًا. إذ بدأ العديد من القوى الحليفة للولايات المتحدة، في تجنب إعطاء الأولوية لموقف الولايات المتحدة الأمريكية، في أثناء اتخاذهم موقفًا في أيّ قضية. وقد كشف وباء كوفيد-19 بوضوح أكثر عن تلك الخصائص. فالولايات المتحدة الأمريكية تتنحّى عن

تقديم المساعدات إلى حلفائها، فيما تتصرف الصين بحرص في مسألة مساعدة هذه القوى، وتسعى جاهدة لملء الفراغ الذي تتركه الولايات المتحدة الأمريكية بصورة أكبر، ولتحويل الأزمة إلى فرصة. ستشكل تلك الخطوات التي تخطوها الولايات المتحدة الأمريكية والصين عاملًا مهمًّا، ليس فقط للعلاقات بين هاتين الدولتين، ولكن للخاصية الأساسية للسياسة الدولية كذلك.

بالنظر إلى مستوى القوى الفاعلة؛ لنا أن نقول: إن هناك مجالات مهمّة فُتحت أمام الصين وروسيا، إلى جانب أرضيات لتحالفات جديدة بدأت في التكون. يُعَدّ النفوذ الصيني والنفوذ الروسي المتزايدان تدريجيًّا -بمنهجيات متفاوتة- في مناطق واسعة، من الشرق الأوسط إلى أوروبا، ومن أمريكا اللاتينية إلى إفريقيا أمرًا لافتًا للانتباه إلى حدّ كبير. فقد تسارع التوسع الذي تقوم به الصين منذ عشرات السنين عبر الاقتصاد في مناطق عديدة من العالم، وعلى رأسها إفريقيا وأوروبا في العقد الأخير، وأصبح ملحوظًا أكثر. ولعل أهم الأمثلة التي سترد إلى الذهن في هذا السياق الاستثماراتُ التي احتفظت بها الصين في إفريقيا منذ أعوام طويلة، والتزاماتها الاقتصادية في الشرق الأوسط، التي بدأت مع إيران، وتواصلت مع دول الخليج العربي، ومشروع طريق الحرير الذي سيمتدّ إلى أوروبا.

أما في مجال الأمن؛ فيتركز نفوذ الصين على آسيا إلا أنه من الصعب أن ندّعي أن حركية الصين في المجالات الأمنية والاقتصادية -بشكل خاص- جلبت في إثرها تغييرًا ممنهجًا. سيكون من الصواب أكثر الحديث هنا عن انزلاق في القوة، بدلًا من الحديث عن تغيير ممنهج.[9]

إنّ حقيقة أن الصين قد وجدت مساحات حركة على صعيد التنافس العالمي في المجال الاقتصادي في العقد الأخير أكثر من روسيا التي تستخدم منهجيات عسكرية- أمر لا يمكن إنكاره. وما الجدل الدائر منذ اللحظة الأولى لقدوم ترامب للسلطة، حول نوعية الأسلوب الذي ستُقيد به الولايات المتحدة الأمريكية روسيا والصين، إلا انعكاسًا لهذا الوضع.

وقعت تغيرات ملحوظة في سلوك القوى الإقليمية، والدول الأقلّ شأنًا، بالتوازي مع مساعي روسيا والصين لملء الفراغات التي تركتها الولايات المتحدة. فقد ترك التغير في السياسات الإقليمية للولايات المتحدة، ونهجها الذي يتجاهل أمن حلفائها، هذه الدول مضطرة للاتجاه إلى بدائل مختلفة.

تمخض هذا الوضع عن عملية تفكّك وتهجين في العلاقات الدولية في الأعوام الأخيرة. والمقصود من التفكّك سير التعاون جنبًا إلى جنب مع النزاع على المستوى الدولي، أما

المقصود من التهجين فهو التغيير الحادث في العلاقات التي يملكها حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا والصين اللتين انخرطتا في عملية توسّع أكثر ديناميكية. أما مسألة أداء وباء كوفيد-19 دور العامل الحافز في هذه العملية من عدمه، فسيكون مرتبطًا بنمط السلوك الذي ستنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية؛ القوة المسيطرة في النظام الدولي.

كوفيد-19 والسياسة الدولية:

تتركز الجدالات النظرية تدريجيًّا على التغييرات التي قد يُخَلِفها الوباء في العديد من المجالات. تُناقَش هذه التغيرات والتوقعات أغلب الوقت في إطار انشطارات: التجارة العالمية-السياسات الحمائية، والديمقراطية-السلطوية، والتعاون-النزاع.[10] وحتى لو لم يكن للدراسات محلّ الجدل محتوى أكاديمي، فإنها لا تزال بمثابة مُعْطَيات مهمّة، لتحليل الشكل الذي ستتخذه المرحلة المقبلة، والتوقعات بشأن المستقبل.

بدأت التوقعات بشأن انعكاس التأثيرات التي سيحدثها وباء كوفيد-19 في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية على السياسة الدولية، متخطية بذلك حدود الدول، في الحصول على قدر أكبر من الوجاهة. والسؤال الجوهري هنا هو: في أيّ مستوى سيكون هذا التأثير؟ [11]

يمكن القول: إن الحجج الساعية للإجابة عن هذا السؤال تنقسم بشكل رئيس إلى مجموعتين:

تدَّعي المجموعة الأولى أن الوباء سيُعرّض التحالفات الحالية للتغيير، وأن التعاون والتنظيمات العابرة للقومية، وعمل شبكات التجارة العالمية الذي يشكل الخاصية الأساسية للعولمة- هذا كلّه لن يكون ممكنًا، وأن تيار القومية سيتصاعد، وأنّ شيئًا لن يبقى كما كان عليه من ذي قبل. [12]

في هذا السياق؛ يدّعي هنري كيسنجر أن "الوباء قد يُشوّه التضامن الاجتماعي، وسيُخفق العديد من الحكومات في مكافحته، وسيُغيّر النظام العالمي إلى الأبد، وأن تقليل الأضرار الناجمة عنه لن يكون ممكنًا إلا عبر التضامن العالمي". [13]

أما مُنظّر العلاقات الدولية ستيفن والت فقد قام باستدلال مُشابه. بالنسبة لوالت؛ ستصبح مفاهيم، مثل الدولة والقومية أكثر شعبية، بينما تضعف نزعة العولمة بفعل الوباء، وستواصل القوة العالمية الانزلاق من أوروبا إلى آسيا. [14]

وبالنسبة لروبرت نيبليت؛ فيشير إلى أن السياسات الحمائية التجارية ستتزايد، متطرقًا إلى أن الوباء يفرض على الشركات والمجتمعات أن تزيد من قدراتها، من أجل التغلب على فترات العزلة الاقتصادية طويلة الأمد.[15]

أما المجموعة الثانية؛ فتشدّد على أن الوباء يُعَدّ قضية مؤقتة، وأن النزعات التي ظهرت في فترة الوباء مؤقتة، وليست بالقوة الكافية لتتمخض عن نظام دولي جديد. وبناءً عليه؛ سيكون البدء في إصلاح الأضرار التي خلفها الوباء بعد أن تتمّ السيطرة عليه، وستعود السياسة الدولية مرّة أخرى إلى (أكواد) التعاونية والاعتماد المتبادل.

أما ذوو المقاربات الأكثر تفاؤلًا؛ فيتقدّمون خطوة إلى الأمام، معبّرين عن توقّعهم بانخفاض الاضطراب، عبر الوعي بضرورة التعاون. فمثلًا نجد أن هابرماس الذي تحدّث إلى صحيفة لوموند موجّهًا نداءه إلى أوروبا دافع عن ضرورة التحرّك من منطلق أنّنا نلمّ بالقليل فقط عن هذه الأزمة. بالنسبة لهابرماس الذي يدافع عن ضرورة أن تقتصر حالة تقييد الحقوق والحريات على فترة زمنية محدودة، فإن ما سينقذ أوروبا من مأزقها الحالي هو أوروبا موحدة قادرة على إظهار شجاعة إثبات نفسها بشكل ديموقراطي.[16]

ويدّعي ايكنبيري أن الوباء سيُصعّد من تيار القومية، والتنافس، والتباينات الإستراتيجية على المدى القريب، وفيما بعد ستعود الدول من جديد إلى ثوابت ما قبل الوباء، آخذة في الاعتبار الأضرار التي أحدثتها هذه النزعات. بالرغم من التغير الكبير الذي أشار إليه كيسنجر، يُذكّر إيكنبيري الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة عدم ترك دور القيادة العالمية، وإعطاء الأولوية للتضامن.

ويدّعي جوزيف إس ناي أن ثوابت القوة في الظروف المستجدة أظهرت تغيّرًا، وأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تطور إستراتيجية جديدة، وأن إستراتيجيات الدول التي تركز على مصالحها فقط لن يكون بوسعها أن تكون طويلة العمر ومستدامة.[17]

تقوم كلتا الرؤيتين بالاستدلال عبر التمركز حول تأثير الفيروس. في حين أنه لا بدّ من تحديد العناصر الرئيسة للنظام، والقيام بتحليل مرحلي حول تأثير الوباء في التغيير المحتمل لهذه العناصر، وذلك من أجل تحليل تأثيرات الوباء في السياسة الدولية عمومًا، وفي النظام الدولي خصوصًا. بعبارة أوضح؛ يجب قراءة تأثير الفيروس في إطار مقوّماته التي تظهر علامات التغيير منذ فترة.

مع ظهور كوفيد-19 وتفشّيه في أوروبا أولًا، ثم في الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت السلوكيات التي شُعِر بها في فترة ما قبل الوباء، في الظهور بشكل ملحوظ أكثر، في سياق التعاون والتباين بين الدول.

فإلى جانب إحجام الولايات المتحدة الأمريكية، التي تُعَدّ القوة المهيمنة على النظام العالمي، عن تقديم المساعدة إلى حلفائها الأوروبيين، فإن مُصادرتِها للتجهيزات الطبية المتّجهة لهذه الدول، ودعوتها العاملين بالقطاع الصحي في هذه البلدان إلى الولايات المتحدة، ورغبتها في شراء شركات القطاع الصحي في هذه البلاد- مؤشّرات بالغة الأهمية على نهج الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة. على العكس من ذلك تتصرف الصين وروسيا منافستا الولايات المتحدة الأمريكية بحرص على مساعدة الدول الأوروبية، عبر نهج يميل نحو ملء الفراغات التي تركتها الولايات المتحدة.

عند إضافة قرار مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي إلى نهج ترامب غير المعتاد الذي أجبر أوروبا على سياسة جديدة نجد أن أوروبا تعرضت للديناميكية السياسية الجديدة على حين غرّة، والأكثر هو أنها أصرّت على تجاهل هذا الوضع.

في هذا السياق يحوي مشهد عدم استجابة الاتحاد الأوروبي لنداءات المساعدة التي وجهتها إيطاليا التي تأثرت من الوباء أولًا، ثم عاشت حالة مأساوية، ثم طلبها الدعم

من تركيا والصين وروسيا على إثر ذلك، واستجابة تلك الدول لنداءاتها- معطيات مهمّة بالنسبة للمستقبل السياسي للاتحاد الأوروبي.

العنصران اللافتان للانتباه في هذا المثال هما سعي الصين وسعي روسيا -اللّتان تُشَكلان تهديدًا لحلف الناتو- إلى زيادة نفوذهما عبر تقديم المساعدة إلى دول أوروبا، إضافة إلى الإشارات المتشائمة بشأن مستقبل الاتحاد الأوروبي. وقد رسمت مرافقة القوافل العسكرية للمساعدات التي أرسلتها روسيا إلى إيطاليا الدولة العضو في حلف الناتو صورة من النوع الكاسر للقوالب.

قد يؤدي تهرّب فرنسا وألمانيا اللّتين يُنظَر إليهما على أنهما قائدتان للاتحاد الأوروبي من أخذ زمام المبادرة على مستوى الاتحاد، إضافة إلى عدم ظهور تعاونهما على المستوى المطلوب داخل الاتحاد- إلى المزيد من التشقّق داخل الاتحاد الأوروبي. فحتى لو لم تحدث انشقاقات على غرار مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي، فسيكون من الحتميّ أن تتعرّض بنية الاتحاد القائمة على التكامل، إلى جرح غائر، وأن تسير الدول الأعضاء على خط أكثر استقلالية بشكل تدريجيّ.

لا تعني هذه الصورة بأي حال أن الدول الأعضاء ستتّجه للتعاون الكلّي مع الصين أو روسيا منسلخة تمامًا عن الاتحاد. وإنما يشير ذلك إلى أن التعاون المفكّك والعلاقات الهجينة التي ورد ذكرها آنفًا سوف تتسارع أكثر.

باختصار؛ يجب ألا ننتظر أن يجلب الوباء وحده تغييرًا ممنهجًا في عقبه، وإنما سيكون النهج الذي ستتبعه الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة، وبعد تخطّي هذا الوضع الحادّ، إلى جانب ردود الفعل التي ستبديها القوى الفاعلة الأخرى، وعلى رأسها الصين وروسيا- ستكون هذه الأمور حاسمة في التغييرات التي ستحدث على مستوى النظام الدولي.

إن ردود الفعل الأولى للدول المتأثرة بالوباء هي مكافحة الوباء على نحو منفرد، والاتجاه إلى إستراتيجية تتمركز حول الواقعية السياسية. أمّا كون ذلك رد فعل لزمن قصير أم دائم[18] - فلم يكتسب أي وضوح إلى الآن.

يشير ذلك في الأساس إلى حالة من الغموض، غموض كان قد بدأ قبل الوباء. والخطر النابع من الوباء في هذا السياق هو تعميق هذا الغموض، وإطالة أمده زمنيًّا.

السيناريوهات المحتملة بشأن تأثير كوفيد-19:

كما سبق أن أفدنا في بداية الدراسة؛ كان النظام الدولي قد دخل مرحلة من الاضطراب جرّاء الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية (وخصوصًا مع إدارة ترامب).

فقد فقدت مؤسسات النظام الدولي فعاليتها، واتجهت الدول ذات القوة الصغيرة/ المتوسطة نحو التعاون مع الصين وروسيا اللتين تكونان حاضرتين أكثر على الصعيد العالمي، حتى ولو كان هذا الحضور على مستوى ميداني.

سوف تكتسب هذه العملية المتواصلة منذ عقد تقريبًا بعدًا جديدًا مع كوفيد-19. في هذا السياق؛ سيتشكل نمط المسار الذي ستسلكه السياسة الدولية، على المدى القريب والمتوسط، وفقًا للإستراتيجية التي ستتبعها الولايات المتحدة الأمريكية خلال مرحلة مكافحة الوباء وما يليها، وردّ الفعل الذي ستُبديه الصين والقوى الإقليمية.

في هذا الإطار يمكن الحديث عن ثلاثة سيناريوهات:

السيناريو الأول والأكثر ترجيحًا هو استمرار التسوية الحالية. إذ يمكن القول: إن الوباء قد تحوّل إلى تهديد صحّيّ بالغ في الولايات المتحدة. تشير مظاهر تقدير أعداد الوفيات بالآلاف، ووصول طلبات إعانة البطالة إلى مستويات قياسية، وتحوّل المدن الكبرى التي طالما مثّلت أحد أهم رموز "الحلم الأمريكي" إلى مدن أشباح، وطرح سيناريوهات الصراع الاجتماعي بصورة مستمرة على الأجندة اليومية- إلى مخاطر وخسائر اقتصادية/ اجتماعية مهمّة إلى حدّ كبير بالنسبة للولايات المتحدة، ويقلّل هذا الوضع في الوقت نفسه من حظوظ ترامب في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2020.

إلى جانب ذلك؛ تُعَدّ تسمية ترامب لكوفيد-19 بـ"الفيروس الصيني"، وتحميله الصين مسؤولية الفيروس بسبب عدم تقديمها للمعلومات اللازمة إلى منظمة الصحة العالمية، وتبنيه التدريجي لإستراتيجية انطوائية- معطيات مهمّة بالنسبة للسياسة الدولية، ولمستقبل علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين على حدّ سواء.

وبناءً عليه، ستفضّل إدارة ترامب زيادة التوتر الحالي مع الصين، وستنخرط في البحث عن طريق لتقييد الصين، بدون الدخول في نزاع، أو عبر تعهد عسكري. يُحتَمل أيضًا أن تتّجه نحو تغيير جزئي في سياستها لاعتراض النفوذ الصيني على أوروبا. لكن من الواجب ألا ننتظر أن تتجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تغيير في خياراتها الإستراتيجية.

أما السيناريو الثاني؛ فيتمثل في انتقال التوتر المشتعل بين إدارة ترامب والصين، إلى مستوى أكثر تصلبًا ممّا هو منتظر. في هذه الحالة سيكون على الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة بشكل أكبر، لتحجيم الصين، وأن تعود إلى موقع القيادة على الصعيد العالمي من جديد، والأكثر من ذلك أنها ستتجه نحو تعاون مكثف أكثر مع حلفائها التقليديين. ستمثل الإجابة التي ستعطيها الصين في هذا المستوى بداية لحرب باردة جديدة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن الأسلوب السياسي لإدارة ترامب والمقاربة الإستراتيجية -التي

تعطي الأولوية للنمو الاقتصادي من خلال الانطواء على الذات- التي ترجحها، لا تعطل هذا السيناريو، ولكن تؤجّله فقط.

السيناريو الثالث والأضعف، هو احتمال عودة الولايات المتحدة إلى سياستها الخارجية التقليدية الواقعية، غربية المركز، المُركزة على المصلحة القومية، ولكن المضطلعة في الوقت نفسه بدور القيادة العالمية، وذلك من خلال مكافحة كوفيد-19.

في هذا السيناريو قد يُنتَظر أن تتولى الولايات المتحدة مهمّة القيادة من جديد، من خلال خطابات ناعمة، مثل الصحّة العالمية، والاحتباس الحراري، وذلك دونما إهمال للنمو العسكري. فوق ذلك؛ سيتضمن السيناريو صيغًا من شأنها أن تضمن عودة الصين إلى حدودها التقليدية، بدون حاجة إلى الحروب التجارية معها.

في الفترة الأخيرة تكرّر ذكر هذا السيناريو الذي يعني تغييرًا سياسيًّا كبيرًا بالنسبة لإدارة ترامب، بصوت مرتفع، من قبل الديمقراطيين على وجه الخصوص. ويتضمن الإطار الذي رسمه بايدن حول شكل السياسة الخارجية التي سيتبعها في حالة فوزه بالانتخابات، إشارات ووعودًا مهمّة، حول أنه سيبتعد عن الخط الذي سار عليه ترامب.[19] لكن بالرغم

من أن فوز المرشح الديمقراطي بايدن بانتخابات نوفمبر 2020 يُعَدّ شرطًا ضروريًّا من أجل تحقق هذا السيناريو، إلا أنه لن يكون شرطًا كافيًا.

مقاربة تركيا نحو السياسة الدولية في مرحلة فيروس كورونا:

عند النظر إلى مقاربة تركيا نحو السياسة الدولية قبل وباء كوفيد-19، يُلاحَظ أنّها سعت إلى إرساء مصالحها الخاصة في معادلة المبادئ والتأقلم. حيث تبرز قيم العدالة والإنصاف والرخاء المشترك والأمن الجماعي بوصفها المبادئ الأساسية للمقاربة التركية. ويمكن ملاحظة أنها تتخذ من أحد هذه المبادئ أو بعضها أساسًا لمقاربتها تجاه أيّ أزمة دولية. ويمكن إعطاء بضعة أمثلة على هذا المعنى:

يتجلى التزام تركيا بهذه المبادئ فيما تقدمت به من مطالب الإصلاح المتعلقة بعمل وبنية الأمم المتحدة في خطاباتها الموجهة نحو بنية النظام الدولي، وما أبدته من اعتراضات على الخلل الموجود في توزيع الرخاء في العالم، وما تقدّمت به من مقترحات لمكافحة خطر الإرهاب العالمي.

يتجسد هذا النهج التركي في مقولة الرئيس أردوغان: "إن العالم أكبر من خمسة"، حيث تعلن هذه العبارة بوضوح أن ضمان أمن العالم وتوزيع رخائه لن يُترَكا للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. من ناحية أخرى، نجد أن تركيا مضطرة إلى حماية مصالحها عبر التأقلم مع الظروف الدولية، في أثناء دفاعها عن تلك المبادئ.

مع تفشّي وباء فيروس كورونا على مستوى العالم أصغت تركيا إلى الدول التي طلبت المساعدة، فيما كانت تأخذ تدابيرها الخاصة. فبحسب المعلومات التي تقدّم بها مساعد وزير الخارجية التركي ياووز سليم كِرانْ- قدمت تركيا مساعدات إلى 131 دولة في إطار مكافحة فيروس كورونا.[20] تتكون هذه المساعدات عمومًا من المعدات الضرورية الأولية في مكافحة الوباء، مثل الكمامات، والقفازات، وأجهزة التنفس الصناعي، والمعدات الوقائية.

> **مع تفشّي وباء فيروس كورونا أصغت تركيا إلى الدول التي طلبت المساعدة، فيما كانت تأخذ تدابيرها الخاصة، وقدمت تركيا مساعدات إلى 131 دولة.**

عند النظر إلى مستويات تقدّم الدول التي قدّمت تركيا لها الدعم، يلفت انتباهَنا التنّوع بشكل واضح. إذ قُدِّم الدعم إلى الدول الأكثر تقدمًا من الناحية الاقتصادية، مثل الولايات المتحدة

الأمريكية وإنكلترا وإيطاليا، هذا إلى جانب الدول المهمّشة اقتصاديًّا أيضًا، مثل الصومال والعراق والسودان وليبيا.

ونذكر هنا على سبيل المثال أن تركيا قدمت للولايات المتحدة نصف مليون قناع طبي وغيرها من المستلزمات فيما قدمت لألمانيا حوالي 2 مليون قناع وللبوسنة 50 ألف قناع وكذلك لجارتها بلغاريا. كما قدمت للصومال 10 أجهزة تنفس اصطناعي وقدمت لألبانيا 6 سيارات إسعاف.

تتحرّك تركيا في أثناء تقديمها تلك المساعدات من منطلق رؤيتها للتضامن الدولي والأمن الجماعي. ففي عهد تتعالى فيه اتجاهات النزاع في العالم، تتوجه تركيا بالنداء إلى دول العالم كافة، وخصوصًا الدول المهيمنة على النظام الدولي. يستند هذا النداء إلى مبادئ العدل والأمن الجماعي والتقاسم العادل للرخاء.

تعكس مقولة الرئيس أردوغان: "إن شيئًا لن يبقى كما كان من قبل"[21] توقّعًا بشأن المستقبل، وأيضًا نظرة حول ما يجب فعله في فترة سيكون المزيد من التضامن ضروريًّا فيها.

خاتمة:

يتسرب تأثير الوباء إلى مجالات مختلفة كلما توسّع تفشيه في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ويُنتظَر أن تؤثِّر انعكاساته على الاقتصاد في النظام السياسي الاجتماعي والدولي. على أن الانخراط في توقعات بحدوث منعطف ممنهج عبر المبالغة في الجدل الحالي وإشاراته، أو رؤية هذه المرحلة على أنّها أقواس سرعان ما ستُغلق بعد فترة- سيكون مقاربة خاطئة.

بينما يكتسب الوباء بانعكاساته على كل المجالات بعدًا عالميًّا، لا تزال عملية مكافحته مقتصرة على الصعيد الوطني بنسبة كبيرة. بعبارة أوضح: تكافح كلّ دولة الوباء بما لديها من إمكانات. سيتحول هذا الوضع بالنسبة للدول إلى عملية تعلّم، وينتظر أن ينعكس على سلوكياتها بعد الأزمة.

إن جعل الوباء وحده عامل تحوّل هو نتاج لمقاربة مبالغ فيها. لكن اجتماع نهج الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تزال تُعَدّ القوة المهيمنة على النظام الدولي، المتواصل منذ عقد، والذي استمرّ خلال مرحلة الوباء- على هذا الوضع يجعل زيادة الاضطراب الموجود في النظام العالمي أمرًا لا مفرّ منه.

ربّما تكتسب المقوّمات التي يُنظَر إليها منذ فترة على أنّها علامات على تغيير ممنهج قادم بعدًا جديدًا مع الوباء. لا تتوفر حتى الآن المعطيات الكافية للتكهّن باتجاه هذا التغيير ومداه.

سيكون النهج الذي ستسلكه الولايات المتحدة، وخيارات الصين والقوى الإقليمية حاسمة بهذا المعنى. إن الخيار الأكثر ملائمة بالنسبة لتركيا هو عدم المبالغة في علامات التغيّر في السياسة الدولية، واتخاذ موقف من خلال جسّ نبض عملية التغيير.

الهوامش والمراجع:

1. Holsti. Kalevi J.. Peace And War: Armed Conflıcts And Internatıonal Order 16481989-. Cambridge University Press. 1991. p. 2122-.
2. Ikenberry. G. John. The end of liberal international order?. International Affairs. Volume 94. Issue 1. January. 2018. 7–23.
3. Gilpin. Robert. War and Change in World Politics. Cambridge University Press. 1981. s.1012-.
4. Duran. Burhanettin. Koronavirüs Sonrası Yeni Bir Dünya Düzeni Mi. Düzensizliği Mi?. Ed. Ufuk Ulutaş. COVID19- Sonrası Küresel Sistem: Eski Sorunlar. Yeni Trendler. 2020. http://sam.gov.tr/tr/covid19--sonrasi-kuresel-sistem-eski-sorunlar-yeni-trendler/
5. Walt. Stephen. Don't Knock Offshore Balancing Until You've Tried It. Foreign Policy. December. 2016.
6. Dueck. Colin. The Strategy Of Retrenchment And Its Consequences. Foreign Policy Research Institute. 2015.
7. Yalçın. Hasan B. Obama Stratejisi ve Ortadoğu. Akademik Ortadoğu. Vol.9. No.2.. 2015. 5574-.
8. Ikenberry. G. John. The end of liberal international order?. International Affairs. Volume 94. Issue 1. January 2018. Pages 7–23.
9. Acharya. Amitav Power Shift or Paradigm Shift? China's Rise and Asia's Emerging Security Order. International Studies Quarterly. No:58. 2014. 158173-.
10. Örnek bir tartışma için "How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic". Foreign Policiy. Mart 2020.
11. Ed. Ufuk Ulutaş. COVID19- Sonrası Küresel Sistem: Eski Sorunlar. Yeni Trendler. http://sam.gov.tr/tr/covid19--sonrasi-kuresel-sistem-eski-sorunlar-yeni-trendler/
12. "Coronavirus Will Change the World Permanently. Here's How". March. 19. 2020. https://www.politico.com/news/magazine/202019/03//coronavirus-effect-economy-life-society-analysis-covid-135579
13. Kissenger. Henry. "The Coronavirus Pandemic Will Forever Alter the World Order". Wall Street Journal. April. 3. 2020.
14. Walt. Stephen. "How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic". Foreign Policiy. Mart 2020.
15. "How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic". Foreign Policiy. Mart 2020.

16. Mülakatın Türkçesi için. Yusuf Said Akcakaya. https://medyascope.tv/202012/04//jurgen-habermas-bu-krizde-hicbir-sey-bilmedigimizi-cok-iyi-bilerek-hareket-etmeliyiz/

17. "How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic". Foreign Policy. Mart 2020.

18. Hanioğlu. Şükrü. "النظام الدولي بعد كورونا: سيناريوهان". COVID19- Sonrası Küresel Sistem: Eski Sorunlar. Yeni Trendler". Ed. Ufuk Ulutaş. http://sam.gov.tr/tr/covid19--sonrasi-kuresel-sistem-eski-sorunlar-yeni-trendler/

19. Biden. Joseph R. Jr.. Why America Must Lead Again. Foreign Affairs. March/April 2020.

20. Muhammet Tarhan, "Dışişleri Bakan Yardımcısı Kıran: Dünyanın üçüncü en büyük tıbbi yardım ve destek sağlayıcı ülkesiyiz", AA, 22.06.2020, https://www.aa.com.tr/tr/politika/disisleri-bakan-yardimcisi-kiran-dunyanin-ucuncu-en-buyuk-tibbi-yardim-ve-destek-saglayici-ulkesiyiz/1886152

21. Dilara Hamit, "Turkey ready for all scenarios: Erdogan", AA, 25.03.2020, https://www.aa.com.tr/en/latest-on-coronavirus-outbreak/turkey-ready-for-all-scenarios-erdogan/1779720

اقرأ «ديلي صباح»
لتبقى على اطلاع على ما
يجري في تركيا
والعالم من تطورات

أخبار العالم
من منظور تركي

DAILY SABAH

www.dailysabah.com
www.dailysabah.com/arabic

TURKUVAZ
MEDIA GROUP